

Accounting Measurement and Disclosure of Lease Contracts According to IFRS 16 and its Impact on the Content of the Financial Statements: case study on Gulf Bank

Mustafa J. Abood^{1*}, Muna K. Hamad¹

¹ Department of Financial and Accounting Control, College of Business Economics, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq

Article information:

Received: 24-09- 2023

Revised: 04-10- 2023

Accepted: 08-10- 2023

Published: 25-12- 2023

***Corresponding author:**

Mustafa J. Abood

mustafajabbar077@gmail.com



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:

The research aims to explain the accounting measurement and disclosure of lease contracts in accordance with the IFRS 16 standard and its impact on the informational content of the financial statements. To achieve the research objective, the researcher applied the IFRS 16 standard in Gulf Bank because it did not apply the IFRS 16 standard during the period of application of the standard in 2019. The researcher prepared the financial statements were prepared in accordance with the requirements of the standard before and after application, and in a retrospective manner, according to what the standard allowed, with other variables held constant. The researcher provided a detailed analysis of the impact of applying IFRS 16 on the informational content of the financial statements by comparing the results before and after application. The researcher arrived at a set of Conclusions, the most important of which is that the application of the IFRS 16 standard leads to the recognition of the right to use the asset among non-current assets, which leads to an increase in assets with a decrease in prepaid expenses, as a result of the amendments in order to apply the standard represented by reversing the prepaid expenses before application. In addition to recognizing the lease obligations as non-current liabilities, this leads to an increase in the total liabilities. The research concluded with a number of recommendations, the most important of which is the need for lease contracts to be clearer by stating the important paragraphs that have an impact on the process of accounting treatments related to the application of IFRS 16, which is represented in: (Term, payments, purchase option, the extent of the lessee's control over the asset being leased, and etc.).

Keywords: Right of use Assets, Lease liabilities, lease, Initial Measurement, Subsequent Measurement.

Conclusions:

1. **Lease financing contributes to achieving the goals of governments in several directions.** This includes supporting local industries by providing various equipment to different industrial sectors, diversifying the industrial sector, and supplying the necessary requirements for investment. Additionally, it contributes to increasing liquidity for institutions, economic units, small and medium-sized enterprises, thus facilitating the provision of machines and equipment crucial for infrastructure development in transportation, communications, and more.

2. **Leasing contributes to financial diversification for economic units, reducing risk levels and costs.** This is achieved by minimizing asset maintenance costs, and since leasing is interest-free, it complies with Islamic law.
3. **The implementation of IFRS 16 leads to the recognition of the use of non-current assets,** resulting in an increase in assets with a simultaneous decrease in pre-paid expenses due to adjustments for the application of the standard, such as reversing prepaid expenses incurred before implementation.
4. **When applying IFRS 16, the recognition of lease contract obligations within non-current liabilities leads to an overall increase in liabilities.**
5. **The application of IFRS 16 affects the informational content of the statement of changes in equity,** especially when applied retrospectively. A decrease in retained earnings due to increased expenses, driven by higher interest and depreciation expenses, results in a decrease in retained earnings.
6. **The informational content of the income statement is affected by the implementation of IFRS 16,** with an increase in expenses due to the recognition of interest on unpaid lease obligations and an increase in depreciation expenses related to the amortization of the right-of-use asset.
7. **The impact of IFRS 16 on the informational content of the cash flow statement varies depending on the activities included in the statement:**
 - The classification of depreciation on the right-of-use asset and interest on lease obligations leads to an increase in net cash flows from operating activities.
 - Net cash flows from investing activities are not affected by the application of IFRS 16.
 - Net cash flows from financing activities increase due to the addition of cash payments made during the year within financing activities.

القياس والافصاح المحاسبي لعقود الايجار على وفق المعيار الدولي IFRS 16 وتأثيره على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية: بالتطبيق في مصرف الخليج التجاري

مصطفى جبار عبود^{١*}، منى كامل حمداً

قسم الرقابة المحاسبية والمالية، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهريين، بغداد، العراق

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان القياس والافصاح المحاسبي لعقود الايجار على وفق المعيار IFRS 16 وتأثيره في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية ولتحقيق هدف البحث قام الباحث بتطبيق المعيار IFRS 16 في مصرف الخليج وذلك لانه لم يقوم بتطبيق المعيار IFRS 16 خلال فترة سريان تطبيق المعيار في ٢٠١٩ وقام الباحث بإعداد القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار قبل وبعد التطبيق وبطريقة الاثر الرجعي وفقاً لما سمح به المعيار مع ثبات المتغيرات الاخرى ، وقدم الباحث بشكل مفصل تحليل تأثير تطبيق المعيار IFRS 16 على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من خلال مقارنة النتائج قبل التطبيق وبعده ، وقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات ، ومن اهمها ان تطبيق معيار IFRS 16 يؤدي الى الاعتراف في حق استخدام الاصل ضمن الموجودات غير المتداولة يؤدي الى زيادة في الموجودات مع انخفاض في المصاريف المدفوعة مقدما وذلك نتيجة التعديلات من اجل تطبيق المعيار المتمثلة بعكس المصاريف المدفوعة مقدما قبل التطبيق. فضلا عن الاعتراف بالتزامات عقد الايجار ضمن المطلوبات غير المتداولة يؤدي الى زيادة اجمالي المطلوبات، وانتهى البحث الى جملة من التوصيات اهمها ضرورة ان تكون عقود الايجار أكثر وضوحا من خلال بيان الفقرات المهمة التي لها تأثير على عملية المعالجات المحاسبية المتعلقة بتطبيق المعيار IFRS 16 والتي تتمثل في (المدة، الدفعات، خيار الشراء، مدى سيطرة المستأجر على الاصل محل الايجار ونحوها).

الكلمات المفتاحية: حق استخدام الاصل، التزامات عقد الايجار، المستأجر، القياس الاولي، القياس اللاحق.

معلومات البحث:

- تاريخ استلام البحث: ٢٤-٠٩-٢٠٢٣
- تاريخ ارسال التعديلات: ٠٤-١٠-٢٠٢٣
- تاريخ قبول النشر: ٠٨-١٠-٢٠٢٣
- تاريخ النشر: ٢٥-١٢-٢٠٢٣

*المؤلف المراسل:

مصطفى جبار عبود

mustafajabbar077@gmail.com



هذا العمل مرخص بموجب
المشاع الابداعي نسب المصنف ٤.٠
دولي (CC BY 4.0)

المقدمة:

يُعد التأجير احد اساليب التمويل المألوفة في مجتمع الاعمال المعاصر ويتم استعماله على نطاق واسع من قبل الوحدات الاقتصادية، فبدلاً من اقتراض الاموال لشراء المعدات والممتلكات فإنه يمكن للوحدات الاقتصادية ان تستأجرها، وتلجأ الكثير من الوحدات الاقتصادية الى هذا الاسلوب من التمويل لاسيما للموجودات التي تتعرض لتطورات تقنية سريعة ، مما يجعل انفاق مبالغ ضخمة لشراء هذه الموجودات امرا بعيدا عن الرشد الاقتصادي ، ومع انتشار الايجار كأحد مصادر التمويل ، نشأت مشكلة المحاسبة عن عقود الايجار حيث ان عدم اظهار مصاريف الايجار في القوائم المالية يعد (تمويل خارج الميزانية) وبذلك يقلل من شفافية القوائم المالية ويجعل امكانية المقارنة غير ملائمة وبالتالي تكون المعلومات مضللة وغير مفيدة لاتخاذ القرارات وعدم تلبية احتياجات المستخدمين للمعلومات بما يتناقض مع الهدف العام من اعداد التقارير المالية ذات الغرض العام ، واهتمت الجهات المهنية المعنية بإصدار المعايير المحاسبية ، اهتماما كبيرا في المحاسبة عن عقود الايجار وقد اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي (FASB) المعيار (ASU 842) ، كما اصدر (IASB) المعيار (IAS 17) سنة ١٩٨٢ وتم تعديله سنة ١٩٩٧ وجاء تعديله الاخر سنة ٢٠٠٣ ، وفي شهر كانون الثاني ٢٠١٦ اصدر المجلس معيار عقود الايجار (IFRS 16) على ان يكون تطبيقه الزاميا ابتداء من الاول من كانون الثاني ٢٠١٩ ، اذ ان الاعتراف بالأصول والالتزامات المرتبطة بعقد الايجار في صلب قائمة المركز المالي على وفق متطلبات المعيار IFRS 16 سوف يترتب عليه زيادة في الموجودات والمطلوبات في هذه القائمة، فضلا عن الاعتراف في بفوائد على التزامات عقود الايجار و اهلاك حق استخدام الاصل ضمن قائمة الدخل مع تغيير في الافصاح عن بنود قائمة التدفقات النقدية كل ذلك ينعكس على المؤشرات المالية وطرق الافصاح والايضاحات المرفقة مع القوائم المالية ، ويهدف البحث الى بيان تأثير القياس والافصاح عن عقود الايجار بطريقة الاثر الرجعي المعدل على وفق المعيار IFRS 16 على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في المصارف الخاصة .

المحور الاول: منهجية البحث

١. مشكلة البحث:

ان المعالجات المحاسبية قبل صدور المعيار IFRS 16 كانت تسمح للوحدات الاقتصادية بالتمويل خارج الميزانية ، وقد أثار اصدار المعيار من قبل IASB جدلا واسعا في الاوساط المهنية والاكاديمية بصورة عامة وبالخصوص في العراق بعد الزام البنك المركزي العراقي المصارف الخاصة بتطبيق المعايير الدولية ، اذ ان المصارف الخاصة امام تحدي جديد في تطبيق هذه المعايير ، حيث يمثل المعيار IFRS 16 تغيرا جذريا في المحاسبية عن عقود الايجار، مما يساعد في تقليل التمويل خارج الميزانية من قبل المستأجر والذي يخفي من خلاله الكثير من الالتزامات المترتبة عن عقود الايجار، ويمكن تجسيد مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤلات الآتية:

- هل يمكن القياس والافصاح عن عقود الايجار على وفق المعيار الدولي (IFRS 16) بأثر رجعي معدل على القوائم المالية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟
- هل ان القياس والافصاح عن عقود الايجار على وفق المعيار الدولي (IFRS 16) يؤثر على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

٢. هدف البحث:

١. اجراء دراسة تطبيقية عملية باستعمال الاثر الرجعي المعدل في تطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) على عقود الايجار في المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
٢. اعداد قوائم مالية قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS 16 والافصاحات والايضاحات المرفقة مع القوائم المالية وفقا لمتطلبات المعيار.
٣. بيان أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 16 على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

٣. فرضية البحث:

للإجابة على تساؤلات البحث يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- الفرضية الاولى: هناك امكانية للقياس والافصاح عن عقود الايجار على وفق المعيار الدولي (IFRS 16) بأثر رجعي معدل.
- الفرضية الثانية: ان القياس والافصاح عن عقود الايجار على وفق المعيار الدولي (IFRS 16) يؤثر على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٤. منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والتحليلي التجريبي من اجل بيان مفهوم عقود الايجار وحسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية ((IFRS 16) والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقا للمنهج المقارن تم تشخيص اهم التغيرات في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية جراء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ((IFRS 16)

٥. حدود البحث:

١. المكانية: تتمثل حدود البحث المكانية بمصرف الخليج التجاري وهو من المصارف الغير مطبقة للمعيار في عام ٢٠١٩ ولديه توجه للتطبيق بحسب ما اظهرته خطته الاستراتيجية فضلا عن توفر المعلومات الخاصة عن عقود الايجار التي ابرمها المصرف وضخامة حجم عقود الايجار حيث بلغت ما يقارب من ٥٣٪ من مجموع فروعه.
٢. الزمانية: القوائم المالية والتقارير السنوي لمصرف الخليج التجاري في عام ٢٠١٩ وهي سنة سريان تطبيق المعيار.

المحور الثاني: نظرة شاملة لمفهوم عقود الايجار

أولاً: مفهوم عقود الايجار

يعد الايجار مفهوماً قديماً استعمل منذ الاف السنين خصوصا في قطاع العقارات من اجل الحصول على منافع معينة مقابل بدل ايجار، ولقد اتسعت عمليات الايجار استجابة الى حاجة الوحدات الاقتصادية الى مصادر تمويل مختلفة عن الوسائل التقليدية من شراء او اقتراض وذلك لتجنب هدر جزء كبير من الموارد التي يمكن استثمارها في مجالات اخرى ، وقد وردت تعريفات عديدة للإيجار منها الايجار هو اتفاق تعاقد بين طرفين المؤجر والمستأجر ، يمنح بذلك المستأجر الحق في استخدام الاصل لفترة زمنية محددة ، مقابل دفعات دورية (أبو نصار وحميدات، ٢٠١٦: ٢٧٢) وعرف ايضاً هو معاملة اقتصادية تتضمن طرفين المؤجر والمستأجر ، المؤجر

هو الطرف الذي يملك الاصل وفي مقابل تعويض يمنح المستأجر الحق في استخدامه ولفترة محدوده من الزمن (Milton & Genevi, 2019:2)، من خلال التعاريف يتبين وجود اتفاق بين اراء الباحثين حول مفهوم الايجار من خلال التركيز على اطراف العقد ، وهما الطرف الذي يملك الاصل (المؤجر) و الطرف الذي يحصل على حق استعمال الاصل (المستأجر) مع ضرورة تحديد الفترة الزمنية لحق استعمال الاصل والعوض الذي يتم تسديده مقابل هذا الحق.

ثانياً: مزايا عقود الايجار

أن عملية التأجير نوع من انواع التمويل التي لها مزايا بالنسبة للمستأجر والمؤجر، والاقتصاد الوطني بشكل عام ، حيث ان سرعة الاجراءات وبساطتها تعطي للإيجار ميزة مهمة لان عملية الايجار لا تتطلب الكثير من التعقيد والمتطلبات القانونية والمالية مثل الرهون العقارية وغيرها ،

الاسباب التي تجعل وسيلة الايجار من الوسائل الشائعة ، وبذلك يستطيع المستأجر الحصول على هذه المنافع التي لا يستطيع الحصول عليها في وسيلة الاقتراض التقليدي، حيث انه يمكن للمؤجرين المبتكرين تصميم عقد الايجار وفقا لاحتياجات المستأجرين وفي نفس الوقت الحصول على عائد استثماري جيد ، وغالبا ما يتم اعطاء المستأجر الفرصة في تحديد المنتجات التي يرغب بها وقت التسليم، فضلا عن توفير مساحة للنقاش في مدة العقد و جدول دفع بدل الايجار، حيث يمكن ان تكون المدفوعات سنويا او تزداد او تنقص خلال الوقت .

٥. التمويل خارج الميزانية : إن عدم توييب التزامات الايجار في الميزانية هو احد الاسباب الرئيسية التي تجعل الوحدات الاقتصادية تحصل على بعض اصولها من خلال هذه العملية، وهناك بعض انواع عقود الايجار وعلى وجه الدقة ان الايجار التشغيلي لا يتم توييبه في قائمة المركز المالي، فعندما تقرر الوحدة تأجير اصل معين هنالك خياران على وجه العموم للمحاسبة عن هذا الحدث المالي، الخيار الاول هو استبعاد وعدم الافصاح والاعتراف عن هذا الاصل في قائمة المركز المالي ضمن الاصول والالتزامات التي تخص هذا العقد، وان التبرير لهذا الخيار هو ان هذه الاصول ملكيتها من الناحية القانونية تعود الى المؤجر وليست الى المستأجر، اما الخيار الثاني فان المستأجر يحتفظ بذلك الاصل المعين وله السيطرة والقدرة في استخدامه كأنه ملك له ، في هذه الحالة يجب الاعتراف بذلك الاصل في قائمة المركز المالي في بند حق استخدام الاصل كأصل والتزامات الايجار، وان ذلك يعتمد على المعايير المحاسبية والقواعد والقوانين المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لعقود الايجار والافصاح عنها واطهارها في قائمة المركز المالي، لكن في اغلب البلدان أن الايجار التمويلي يجب الافصاح عنه في قائمة المركز المالي، أما الايجار التشغيلي فانه يعتبر تمويلاً خارج الميزانية وبالتالي هذا سوف يؤثر في النسب المالية والتي تكون مفيدة في عملية اتخاذ القرارات واطهار المعلومات المالية بالشكل المناسب والملائم.

ثالثاً: دوافع اصحاب المصالح لتطوير قطاع التأجير

من الاعتبارات الرئيسية التي علينا الاخذ بها من اجل فهم الامور التي تساعد في تطوير استعمال وسيلة عقود الايجار هي ان نحدد دوافع اصحاب المصالح من تطوير هذه الوسيلة، بشكل عام فإن اصحاب المصالح هم الافراد والجماعات الذين يشاركون في تطوير التأجير محليا او تطويره على صعيد قطاع معين ويتمثل اصحاب المصالح بالحكومة، البنوك، والمؤسسات المالية غير المصرفية، المؤجرين الحاليين والمحتملين، والمستأجرين الحاليين والمحتملين، والشركات الصغيرة والمتوسطة، قطاع الخدمات المهنية اي المحامين والمحاسبين، من اجل فهم دوافع اصحاب المصالح ومناقشتها سوف نقوم بتلخيص دوافع كل مجموعة وكيف يمكن ان يساعد الايجار في تحقيق هذه الدوافع كما في الجدول ادناه:

وعلى صعيد الاقتصاد الوطني يرى البعض ان التمويل من خلال الايجار يحقق مزايا للاقتصاد الوطني من خلال الدعم الذي يقدمه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تنفق الى ضخامة رؤوس الاموال، مما يدفعها للاعتماد على اسلوب الايجار في تمويل بعض العمليات التشغيلية من اجل النهوض في القطاع الخاص ،الذي تشجع عليه الدولة العراقية في الوقت الراهن لتقليل الاعتماد على القطاع العام (الاسدي،٢٠١٨:١٨) ، ان عقود الايجار تحقق مزايا عديدة بالنسبة للمستأجر ويمكن تلخيصها بالنقاط الاتية (Kieso,Weygandt Warfield2020:1893-1894)

(Makiho,2017:17-19):

١. تمويل ١٠٠٪ مع اسعار فائدة ثابتة: عند توقيع عقد الايجار في الاعم الاغلب لا يتطلب دفعات مقدمة، وان ذلك يساعد المستأجرين في ادارة السيولة النقدية، وتعد ميزة جيدة للوحدات الاقتصادية الجديدة والنامية في الحفاظ على مواردها او استثمارها في جوانب اخرى، فضلا عن ذلك فإن الايجار يوفر ميزة مهمة هو ان تبقى الدفعات ثابتة في كثير من الاحيان مما يحمي المستأجر من التضخم وزيادة معدلات الفائدة في حالة الاقتراض.

٢. الكلفة: واحدة من اهم مزايا التأجير على الاقتراض ، هي الميزة التنافسية في تكاليف التأجير، اذ ان مع اتساع عمليات الايجار فان شركات التأجير التمويلي تزداد انتشارا ومنافسة وهذا يعطي للمستأجر منفعة من جانب ان تكون تكلفة الايجار معقولة وخاضعة للتنافس والذي يكون في اغلب الاحيان اقل من تكاليف الاقتراض، ان عملية الايجار توفر عادة منافع ضريبية من خلال استقطاعات الاندثار للأصول المؤجرة، وان هذه المنفعة الضريبية تنعكس على المبلغ الشهري لبدل لإيجار، على سبيل المثال، ان شركة صغيرة وان وعاءها الضريبي قليل ممكن ان تخسر ذلك اذا قررت شراء اصل معين بدلا من القيام بتأجيره.

٣. تقادم الاصول : ان اجهزة تكنولوجيا المعلومات الحديثة تتسع فيها عملية الايجار، لما يطرأ عليها من تطور مستمر وغيرها من الاصول التي تتعرض الى تقادم مستمر وسريع ، مما يجعل عملية حيازتها بالنسبة الى الكثير من الوحدات الاقتصادية قراراً غير صائب، فان عملية التأجير تساعد في الحد والتقليل من مخاطر تقادم الاصول بالنسبة للمستأجر، وبذلك يتمكن المستأجر من ايجار اصل معين الى فترة زمنية محددة ثم اعادة الاصل الى المؤجر، فان اغلب عقود الايجار وعلى وجه الخصوص في تأجير اجهزة الكمبيوتر تدرج فقرات في العقد تسمح للمستأجر تسليم الاجهزة قديمة الطراز في اي وقت واستبدالها بأخرى مواكبة للتطور وبناءً على ذلك يستطيع المؤجر ضافة تكلفة الجهاز الجديد الى الرصيد المستحق على المستأجر مطروحا منه قيمة الجهاز القديم، ولذلك يعد الايجار اكثر ملاءمة من الشراء.

٤. المرونة : ان امكانية ضبط والتحكم في شروط عقد الايجار استنادا الى احتياجات الاطراف المعنية يعد من اهم

جدول (١) دوافع اصحاب المصالح لتطوير قطاع التأجير

الفئة	الاهداف	كيف تساهم وسيلة الايجار في تحقيق اهداف اصحاب المصالح
الحكومة	١- زيادة الناتج المحلي ٢- تنويع الصناعة المحلية ٣- زيادة الاستثمار ٤- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ٥- تطوير البنى التحتية	تساهم وسيلة الايجار في تحقيق اهداف الحكومات منها المساهمة في دعم الصناعة المحلية، من خلال رفد قطاعات الصناعات المختلفة في المعدات اللازمة من اجل تنويع القطاع الصناعي، توفير المستلزمات اللازمة في عميلة الاستثمار، فضلا عن ان المساهمة في زيادة السيولة النقدية لدى المؤسسات والوحدات الاقتصادية والشركات الصغيرة والمتوسطة.
المؤجر	١- تقليل المخاطر ٢- زيادة وتنويع الارباح ٣- توسيع قاعدة الزبائن	يحتفظ المؤجر بالملكية القانونية للأصل محل العقد، يساهم الايجار في توفير قنوات تسويق مالية اضافية، الحصول على عوائد متنوعة، يساهم في الاستثمار الامثل لموارد الوحدة الاقتصادية من خلال تأجير الآلات والمباني وغيرها.
المستأجر	١- الحصول على المعدات والآلات الانتاجية وغيرها من وسائل الانتاج ٢- القدرة على التخطيط والمرونة والتفاوض	ان وسيلة الايجار تعد بالنسبة الى المستأجر قليلة التعقيد والضمانات مقارنة مع وسائل التمويل الاخرى فضلا عن ان التكاليف تكون ايضا منخفضة، يعد الايجار امتثال الى الشريعة الاسلامية في البلدان الاسلامية، فضلا عن ان الايجار وسيلة خالية من الفوائد ويعد الايجار تمويل اسلامي، يساهم الايجار في التنوع التمويلي بالنسبة الى الوحدة الاقتصادية ويمنح الايجار تمويل يتمتع بالاستقلال للوحدة الاقتصادية بعيدا عن قيود التمويل المصرفي.
قطاع الخدمات المهنية (المحامين / المحاسبين / المدققين)	١- حاجة الوحدات الاقتصادية (المؤجر والمستأجر) الى الشركات المهنية ٢- التحاسب الضريبي ٣- تطوير الانظمة المحاسبية للوحدات الاقتصادية	حاجة الوحدات الاقتصادية الى التعاقد مع المستشارين القانونيين لضمان امتثال عقود الايجار للتشريعات والتعليمات والاستفادة من المزايا الضريبية وغيرها من المنافع، يعد الايجار فرصة لمكاتب المحاسبة والتدقيق في تقديم الخدمات المهنية الى الوحدات الاقتصادية في تطبيق المعالجات المحاسبية وتدقيقها وفق المعايير الدولية الخاصة بعقود الايجار.

من اعداد الباحث بالاعتماد على (Fletcher et al.,2005:14-20).

مقارنة صادقة ولتحسين جودة التقارير المالية ، سوف يكون للنموذج المحاسبي الجديد آثار على البيانات المالية وبالنتيجة على النسب المالية ، التي تعد مؤشرات مهمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والاستثمارية ، حيث يأخذ هؤلاء المستثمرين قرارهم بناءً على معلومات اكثر شافية وقابلة للمقارنة واكثر وضوحاً من قبل ، وبالتالي فإن البيانات المالية للوحدة الاقتصادية تكون اكثر دقة (Milton, Genevieve) 2019:12، ولن يكون للمعيار تأثير ملحوظ على المؤجرين بقدر المستأجرين مقارنة بمعيار IAS 17 (Sacarin , 2017 : 114).

ثانياً: القياس والعرض والافصاح للمستأجر وفق المعيار

IFRS 16

١. القياس المبني لعقود الايجار

عندما يكون العقد مطابق للشروط الواردة في المعيار ويتم الاعتراف به فانه يترتب في بداية العقد على المستأجر الاعتراف بالتزامات الايجار التي يتم قياسها بصافي القيمة الحالية وعرضها ضمن بنود الالتزامات ضمن بنود قائمة المركز المالي والتي تتضمن ما يلي: (BDO,2020:33-34) (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين :٢٠١٩،٦٩٤):
أ. الدفعات الثابتة مطروحا منها اي حوافز قابلة للاستلام.

مما ورد اعلاه وجود جهات متعددة تدعم تطوير قطاع التأجير لتحقيق اهداف مختلفة، سواء كانت تلك الجهات أطراف في عقد التأجير مثل الحكومة، والمستأجر الفرد او الشركة، والمؤجر وجهات ليس طرف في عقدة التأجير متمثلة بالجهات العاملة في قطاع الخدمات المهنية (المحامين، المحاسبين، المدققين).

المحور الثالث: المعالجة المحاسبية وفق IFRS 16

وتأثيره على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

اولاً: المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (١٦) عقود الايجار

ان اصدار المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم ١٦ يعد تغييراً جذرياً في طريقة القياس والعرض والافصاح عن الإيجارات ، ان التمييز بين عقود الإيجار التشغيلي والتمويلي لم يعد موجوداً ويتم الاعتراف بجميع عقود الإيجار وفق شروط سوف يتم تناولها في هذا المبحث ، ومن ثم فإن هنالك طريقة واحدة للمحاسبة عن عقود الايجار بدلا من الطريقتين المستعملة في ظل تطبيق المعيار الدولي (Iaerati, IAS 17 (2020:16) ، ان الهدف الرئيسي من المعيار هو ان يقدم كل من المستأجرين والمؤجرين معلومات ملائمة تسمح بالمقارنة بين البيانات للوحدات الاقتصادية من أجل الوصول إلى

بعد سريان عقد الايجار يجب على المستأجر قياس حق استخدام الاصل في نهاية السنة المالية بتطبيق نموذج التكلفة ما لم يطبق اي من نماذج القياس الاخرى المذكورة لاحقا، حيث يتضمن نموذج التكلفة قياس الاصل مطروحا منها الإهلاك المتراكم لحق استخدام الاصل واي خسائر تدني متراكمة وفق معيار المحاسبة الدولي IAS36 ويتم اعادة تعديل التكلفة إذا تم اعادة قياس التزامات عقد الايجار (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ٧٧١:٢٠٢١).

يجب على المستأجر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ " الممتلكات والمباني والمعدات" عند احتساب الاندثار مع مراعاة ما إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل محل العقد إلى المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار، أو إذا كان أصل حق الاستخدام يعكس أن المستأجر سيمارس خيار شراء، فيجب على المستأجر احتساب اندثار أصل حق الاستخدام من تاريخ بداية عقد الإيجار وحتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد. وفيما عدا ذلك يجب على المستأجر احتساب اندثار أصل حق الاستخدام من تاريخ بداية عقد الإيجار إلى نهاية العمر الإنتاجي لأصل حق الاستخدام أو نهاية مدة عقد الإيجار، أيهما أسبق (EY,2019:67)، اما النموذج الاخر للقياس فهو القياس بالقيمة العادلة ويطبق اذا كان المستأجر يطبق معيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠ "الممتلكات الاستثمارية" اذا كان عقد الايجار ينطوي على ممتلكات استثمارية اما اذا كان حق استخدام الاصل يمثل ممتلكات ومعدات ومباني والالات وغيرها والتي يطبق عليها نموذج اعادة التقييم وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ فانه يحق للمستأجر تطبيق نموذج اعادة التقييم على جميع الاصول التي تمثل ذلك النوع من الاصول (IFRS Foundation,2016:A8247).

٣. القياس اللاحق للالتزامات عقد الايجار

بعد سريان عقد الايجار وفق المعيار IFRS 16 يجب

على المستأجر قياس التزامات عقد الايجار في نهاية السنة المالية كما يلي (EY,2020,68):

- ١- زيادة القيمة الدفترية لتعكس الفائدة على التزام عقد الايجار.
- ٢- تخفيض القيمة الدفترية لتعكس قيمة المدفوعات النقدية وفق شروط العقد.
- ٣- اعادة قياس القيمة الدفترية لتعكس اي اعادة تقييم او تعديلات على عقد الايجار او تعديلات على قيمة المدفوعات الثابتة.

ويكمن توضيح التغيرات التي تحدث على حق استخدام الاصل والتزامات عقد الايجار ما بين القياس المبدئي والقياس اللاحق كما مبين بالشكل ادناه:

ب. اي دفعات ايجار غير ثابتة (متغيرة) لم يتم احتسابها بسبب عدم القدرة على تحديد قيمتها بموثوقية ضمن الارباح والخسائر في الفترة التي تتحقق فيها شروط تلك المدفوعات.

ت. الدفعات التي يتوقع المستأجر دفعها عند وجود قيمة متبقية مضمونة ففي بعض الحالات يتضمن العقد قيمة متبقية مضمونة الى المؤجر وعلى المستأجر ان يدفع قيمتها عند انتهاء العقد.

ث. المبلغ المتوقع ان يدفعه المستأجر لشراء الاصل محل العقد إذا تضمن العقد خيار حق شراء الاصل.

ج. الغرامات المتوقع ان يدفعها المستأجر إذا كان بشكل مؤكد ممارسة خيار انتهاء العقد.

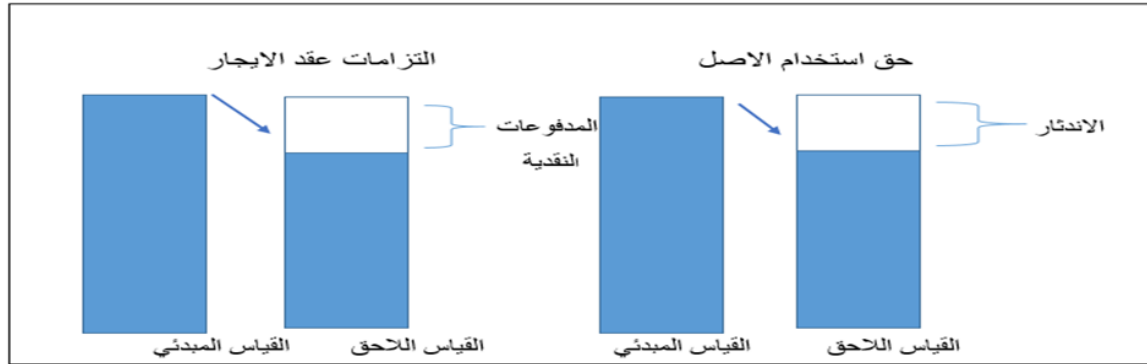
ان مجموع هذه المدفوعات يتم قياسها بالقيمة الحالية ويتم خصمها باستعمال معدل الفائدة الضمني (وهو سعر الفائدة المستعمل في خصم التدفقات النقدية عند بدء العقد ، والذي يجعل القيمة الاجمالية للحد الأدنى لدفعات الايجار مضافا اليه القيمة المتبقية المضمونة مساويا للقيمة العادلة للأصل محل العقد مضافا اليه التكاليف الاولية المباشرة) المذكور في العقد ، واذ لم يكن معروفا يتم استعمال فائدة الاقتراض الاضافي للمستأجر (وهو سعر الفائدة الذي يمكن للمستأجر اقتراضه بمبلغ يعادل قيمة حق استخدام الاصل محل العقد بنفس عملة العقد ولنفس المدة وبنفس الشروط) ، اما الجانب المدين في قائمة المركز المالي فانه على المستأجر الاعتراف وتبويب الاصل المستأجر في سجلاته بالتكلفة وتحت مسمى "حق استخدام الاصل المستأجر " (هو الأصل الذي يمثل حق المستأجر باستخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد الإيجار) في بداية تاريخ العقد وتتضمن التكلفة ما يلي (IFRS Foundation,2016:A826).

أ- جميع المدفوعات لعقد الايجار التي يقوم المستأجر بدفعها الى المؤجر مطروحا منها اي حوافز مستلمة.

ب- تكاليف اولية مباشرة يتحملها المستأجر وقيمة التزامات عقد الايجار عند القياس الاولي وهي القيمة الحالية لمدفوعات عقد الايجار المستقبلية غير المدفوعة في ذلك التاريخ.

ج- التكاليف التي يتوقع تكديدها عند تفكيك او ازالة الاصل المستأجر، او تكاليف ارجاع موقع الاصل الى حالته السابقة او اي تكاليف مشار اليها في شروط العقد من اجل ارجاع الاصل الى الحالة المتفق عليها ويتم الاعتراف بمخصص لهذه التكاليف وفق معيار رقم IAS 37 اما في بدء عقد الايجار او عند استخدام الاصل.

٢. القياس اللاحق لحق استخدام الاصل



شكل (١) حق استخدام الاصل والتزامات عقد الايجار المبدئي واللاحق
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (PWC,2016:17)

تأثير عقود الايجار على المركز المالي والاداء المالي والتدفقات النقدية، وعلى المستأجر الافصاح عن عقود الايجار بشكل منفصل ودون تكرار في المعلومات كما مبين ادناه:

٤. الإفصاحات عن عقود الايجار
ان الإفصاحات لدى المستأجر عن المعلومات المالية التي تتعلق بعقود الايجار توفر لمستخدمي القوائم المالية اساساً لتقييم

الإفصاحات المالية

الإفصاحات المتعلقة بقائمة المركز المالي:

- الإضافات في حق استخدام الاصل.
- القيمة الدفترية لحق استخدام الاصل في نهاية الفترة المالية (إذا لم يتم عرض حق استخدام الاصل بشكل منفصل) وحسب فئة الاصول التي ينتمي لها العقد.
- يجب على المستأجر الافصاح عن تحليل استحقاق للتزامات عقود الايجار.
- الإفصاحات المتعلقة بقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل الاخر:
- مصروف الاندثار المتعلق بحق استخدام الاصل وحسب فئة الاصل.
- مصروف الفائدة المتعلق بالتزامات العقد.
- المصاريف المتعلقة بعقود الايجار للأصول المنخفضة القيمة ولا يتم الافصاح عن الاصول التي تم الافصاح عنها ضمن الفقرة اعلاه.
- المصاريف المتعلقة بعقود الايجار المتغيرة التي لم يتم احتسابها ضمن التزامات العقد.
- الارباح او الخسائر من عمليات البيع واعدة الايجار
- الإفصاحات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية:
- اجمالي التدفقات النقدية الخارجة الخاصة بعقد الايجار.

الإفصاحات النوعية

- طبيعة أنشطة عقود الايجار.
- الدفعات المستقبلية التي لم يتم احتسابها ضمن التزامات عقد الايجار ومن المحتمل ان يقوم المستأجر بدفعها.
- القيود والغرامات والعهود التي تتضمن عقد الايجار.
- خيارات التمديد والانتهاء.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد (KPMG,2021:23) (راضي، ٥٨:٢٠٢١).

٥. عرض بنود عقد الايجار

على المستأجر ان يعرض البنود الاتية في القوائم المالية كما في الجدول ادناه:

جدول (٢) عرض بنود عقد الايجار في القوائم المالية وفق IFRS16

قائمة التدفقات النقدية	قائمة الدخل والدخل الشامل الاخر	قائمة المركز المالي
الانشطة التشغيلية:	مصروف الفائدة والاهلاك:	الحق في استخدام الاصل:
عرض دفعات الايجار قصيرة الاجل او ذات القيمة المنخفضة وايضا دفعات الايجار المتغيرة ضمن التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية.	- عرض مصروف الفائدة على التزام عقد الايجار بشكل منفصل عن مصروف الاهلاك المتعلق بحق استخدام الاصل.	- يجب على المستأجر عرض بند الحق في استخدام الاصل بشكل منفصل في القوائم المالية

<p>الانشطة التمويلية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تصنف الدفعات النقدية المتعلقة بتخفيض التزامات العقد في الانشطة التمويلية - تصنف مصروف الفوائد على التزامات عقد الايجار ضمن اي من الانشطة التشغيلية او التمويلية. 	<p>- وان مصروف الفائدة يعد أحد بنود قائمة الدخل الشامل الاخر وتعرض بشكل منفصل.</p>	<p>إذا لم يتم المستأجر بعرض بند الحق في استخدام الاصل بشكل منفصل فإن عليه عرض البند بنفس الفئة كما لو ان المستأجر يملك هذا الاصل ثم الافصاح عنه ضمن الايضاحات المرفقة مع القوائم المالية.</p> <p>التزامات عقد الايجار:</p> <p>- يجب على المستأجر عرض بند التزامات عقد الايجار بشكل منفصل عن الالتزامات الاخرى وإذا لم يتم بذلك فإن عليه الافصاح عنها مع الايضاحات المرفقة للقوائم المالية</p>
--	--	--

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد (KPMG,2021:22) (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ٢٠٢١:٧٤٤).

وان احتساب الإهلاك يؤثر على حقوق الملكية وذلك لان اهتلاك سوف يقلل من صافي الارباح وبالتالي يخفض من الارباح المحتجرة التي تعد جزء من حقوق الملكية ، ويمكن بيان تأثير المعيار على محتويات قائمة المركز المالي بالجدول ادناه (Rosa,2019:30) :

ب- تأثير معيار IFRS 16 على قائمة الدخل : وفق متطلبات المعيار IFRS 16 فانه يتم عرض مصاريف الاهلاك والفائدة بشكل منفصل فان الفائدة تكون ضمن التكاليف والاهلاك ضمن اهلاك الاصول لان IASB يرى ان الفصل بين الفائدة والاهلاك سوف يوفر معلومات هامة لأصحاب المصالح ، وتعد الارباح قبل الفائدة والضرائب والاهلاك والاطفاءات (EBITDA) من مقياس الربح الذي يستخدمه اصحاب المصالح في تقييم الاثر المالي وتقييم اداء الوحدة الاقتصادية وبناءً على ذلك فان IASB يتوقع ان تأثير تطبيق IFRS 16 يؤدي الى ارتفاع (EBITDA) على العكس تمام من تطبيق IAS 17 ، يتوقع IASB ان مصاريف الفائدة والإهلاك تبدأ من الاعلى ثم تبدأ بالتناقص شيئاً فشيئاً على العكس تماما من المعالجات المحاسبية السابقة التي تبقى المصاريف محافظة على استقرارها والشكل ادناه بين ذلك (IFRS&Effects analysis, 2016:46-47) .

ج- تأثير المعيار IFRS 16 على قائمة التدفق النقدي: ان تطبيق المعيار الدولي IFRS 16 لا يؤدي الى اي تأثير على اجمالي التدفق النقدي الذي تفصح عنه الوحدة الاقتصادية مع ذلك يتوقع IASB بعض التغيرات في المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفق النقدي فان اجمال الاهلاك سوف يزداد وسوف يقل التدفق النقدي الخارج للأنشطة التشغيلية مع زيادة في الانشطة التمويلية (Rosa,2019:33).

د- تأثير المعيار IFRS 16 على الافصاحات المرفقة مع القوائم المالية: عند تطبيق المعيار IFRS 16 فان على الوحدة الاقتصادية التي تستعمل وسيلة الايجار بشكل جوهري الافصاح عن مصاريف عقود الايجار وطبيعة الاصول المؤجرة اضافة الى الافصاح عن تحليل جدول استحقاق التزامات الايجار (Liberati,2020:36).

ثالثاً: ماهية المحتوى المعلوماتي

ان المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للوحدة الاقتصادية وهو نتاج النظام المحاسبي لهذه الوحدة والاداة الاساسية التي يستعملها جميع اصحاب المصالح من (المستثمرين، المقرضون ، والدائنون والموردون التجاريون ، الزبائن، الموظفون ، المديرون ، وباحثين ، ومحللين وجهات حكومية ، والنقابات وغيرها) في اتخاذ قراراتها الاقتصادية وفهم وتحليل اداء الوحدات الاقتصادية وبيان تأثير الاحداث الاقتصادية على الوحدة فضلا عن انه الاداة التي يستطيع بواسطتها الباحثون فهم ودراسة اثار التطبيقات والسياسات المحاسبية وانعكاسها على الاداء المالي للوحدة الاقتصادية (عبود، ٢٠٢١: ٥٠).

ويمكن تعريف المعلومات (Information) على انها النتائج التي نحصل عليها بعد معالجة البيانات بعد ان تمر بعملية المعالجة التي تتضمن (التبويب، التحليل، التلخيص، والعرض في تقارير تتناسب مع الغرض الذي أعدت من اجله وفي التوقيت المناسب) (المياحي، ٢٠٢١: ٢٦)، وايضا تم تعريفها على انها هي البيانات التي تم تنظيمها ومعالجتها لتصبح ذات قيمة ومعنى والوسيلة التي يمكن من خلالها عملية صنع القرار وكقاعدة عامة، يتخذ المستخدمون قرارات أفضل كلما كانت المعلومات كافية كماً ونوعاً (Romeny & Others:2020,29).

١. تأثير المعيار IFRS 16 على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

ان الوحدات الاقتصادية التي تستعمل وسيلة الايجار بشكل جوهري سوف تتأثر قوائمها المالية والمحتوى المعلوماتي لهذه القوائم عند تطبيق المعيار IFRS 16 وسوف نتناول بيان هذا التأثير بالآتي:

أ- تأثير معيار IFRS 16 على قائمة المركز المالي : عند تطبيق المعيار في الوحدات الاقتصادية فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة في الاصول والالتزامات وان القيمة الدفترية لحق استخدام الاصل التي تتخفض بقسط الإهلاك سوف تقل بشكل اسرع من الالتزامات الايجار التي تتخفض بالدفعات المسددة ، وهذا يشبه الى حد كبير عملية شراء الاصول او الاقتراض

بلغ عدد فروع المصرف لغاية الفترة المنتهية في ٣١-١٢-٢٠١٩ (١٩) فرعاً عاملة داخل العراق خمسة منها منتشرة في مناطق بغداد واربعة عشر فرعاً في المحافظات الاخرى حيث يوضح الجدول ادناه تفاصيل عائديه الفروع المستأجر والمملوكة

الجدول (٣) ملخص عائديه عقارات مصرف الخليج التجاري

العدد	العائدية	التسلسل
١٠	العقارات المملوكة للمصرف	١
٩	العقارات المستأجرة	٢

المصدر: من اعداد الباحث

ان الفروع التي قام المصرف باستئجارها من اجل توسيع نشاطه المصرفي والتواجد في اوسع رقعة جغرافية وتلبية احتياجات الزبائن بعض منها في المحافظات الاثنية (واسط، كربلاء، الديوانية، الموصل، دهوك، الفلوجة) اما في العاصمة بغداد فقد توزعت على في المناطق الاثنية (الكاظمية المقدسة، شارع فلسطين، حي الجامعة):

المحور الرابع: تطبيق المعيار 16 IFRS في مصرف الخليج التجاري وبيان أثره على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية
اولاً: نبذة مختصرة عن مصرف الخليج التجاري عينة البحث

مصرف الخليج التجاري هو شركة مساهمة خاصة عراقية تمارس النشاطات المصرفية والاستثمارية بأشراف البنك المركزي العراقي وتخضع جميع انشطته لأحكام قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ وقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ وجميع التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي ، ان تاريخ المصرف يعود الى ٢٠-١٠-١٩٩٩ وتم ادراج المصرف في سوق العراق للأوراق المالية في تاريخ ٧-٢-٢٠٠٠ براس مال مدفوع بلغ ٣٠٠ مليار دينار عراقي ، ان مصرف الخليج التجاري خطة استراتيجية للسنوات ٢٠١٩-٢٠٢٠ وان ابرز النقاط هي تطبيق المعيار تطبيق المعيار 16 IFRS.

جدول (٤) تفاصيل عقود الايجار مصرف الخليج التجاري.

اسم الفرع	المساحة	الايجار الشهري	الايجار السنوي	تاريخ بدء العقد	تاريخ انتهاء العقد
فرع الفلوجة	180 متر مربع	1,500,000	18,000,000	April 7, 2019	April 7, 2029
الكاظمية	145 متر مربع	3,570,000	42,840,000	March 1, 2019	March 1, 2021
فرع شارع فلسطين	300 متر مربع	3,570,000	42,840,000	July 9, 2019	July 9, 2022
دهوك	150 متر مربع	1,700,000	20,400,000	January 22, 2019	January 22, 2023
فرع الموصل	300 متر مربع	6,250,000	75,000,000	December 24, 2018	December 24, 2022
كربلاء / فرع كربلاء	160 متر مربع	3,333,333	39,999,996	June 30, 2018	June 30, 2028
الديوانية / فرع الديوانية	207 متر مربع	2,500,000	30,000,000	February 1, 2018	February 1, 2020
واسط / فرع المتنبى	250 متر مربع	2,000,000	24,000,000	January 9, 2018	January 9, 2021
فرع حي الجامعة	105 متر مربع	3,333,333	39,999,996	July 4, 2018	July 4, 2027

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على سجلات المصرف

ثانياً / الاجراءات المتبعة في تطبيق المعيار 16 IFRS على الخليج التجاري

عند الاطلاع البيانات المالية لمصرف الخليج التجاري في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩ يتبين عدم تطبيق المعيار 16 IFRS للمحاسبة عن عقود الايجار، ويظهر من خلال الخطة الاستراتيجية لمصرف الخليج المنشورة ضمن التقرير السنوي والمصادق عليها من قبل مجلس الإدارة انها تتضمن هدف تطبيق معيار 16 IFRS لما له من اهمية فضلا عن الزام البنك المركزي العراقي المصارف الخاصة بتطبيق المعايير الدولية حيث الزم البنك المركزي العراقي بوصفه الجهة الرقابية على القطاع المصرفي في تطبيق المعايير الدولية وبالتالي فان مصرف الخليج ملزم بتطبيق المعيار وبخلافه يتعرض الى غرامات من قبل البنك المركزي العراقي ، من

اجل توضيح الاجراءات التي اعتمد عليها الباحث في تطبيق المعيار 16 IFRS على عينة البحث تم اتباع الخطوات ادناه :
١- تقييم عقود الايجار التي ابرمها المصرف وهل هي تتوافق مع المتطلبات التي نص عليها المعيار 16 IFRS.
٢- اختيار منهج التطبيق بأثر رجعي معدل وفقا لما سمح به المعيار ومتطلبات المعيار 8 IAS.
٣- بما ان المصرف لم يطبق 16 IFRS خلال سنة التطبيق ٢٠١٩ فان ذلك يتطلب عكس القيود المحاسبية التي تخص عقود الايجار من اجل ان يكون التطبيق بصورة صحيحة وتجنب تكرار احتساب مصاريف الايجار.
٤- القيام باحتساب القياس الاولي لالتزامات عقود الايجار من خلال خصم الدفعات غير المسددة وباستعمال معادلة القيمة الحالية.

ج- اعداد القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيير في حقوق الملكية) علما ان القوائم تضمن حقل يبين المبالغ قبل التطبيق واعادة القياس ومبالغ بعد التطبيق.

١٠- اعداد ايضاحات التي تخص معيار IFRS 16

١١- بيان تأثير تطبيق المعيار IFRS 16 على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وسوف يكون كما يأتي:
أ- بيان سلوك المعيار بين القياس الاولي واللاحق للالتزامات عقود الايجار وما هي التغييرات التي تجري على هذا البند من بنود القوائم المالية.

ب- بيان مقدار التغيير بين القياس الاولي واللاحق لحق استخدام الاصل وما هي التغييرات التي تجري على هذه البند من بنود القوائم المالية.

ج- بيان تأثير المعيار على القوائم المالية وعلى كل بند من بنودها ومدى التأثير على ارصدها من انخفاض وزيادة كلا حسب طبيعته من خلال المقارنة مع الارصدة قبل التطبيق.

ثالثا / المعالجة المحاسبية لعقود الايجار في مصرف الخليج وفق IFRS 16

الخطوة الاولى من اجل تطبيق المعيار هي تقييم ما اذا كان عقود الايجار في المصرف عينة البحث تتوافق مع شروط معيار IFRS 16 وبما ان جميع عقود الايجار كما في الجدول (٤)، قد تم باستئجارها من اجل استخدامها كفروع وله الحق في استخدام الاصل المؤجر فان السيطرة تعد منتقلة من المؤجر الى المستأجر (المصرف) حيث ان المصرف يحصل على جميع المنافع الاقتصادية للأصل المؤجر (الفروع المؤجرة) ولا يحق للمؤجر تبديل الاصل المؤجر خلال فترة التعاقد وبناء على ذلك فان عقود الايجار للمصرف عينة البحث ينطبق عليها شروط الايجار الخاصة بمعيار IFRS16.

تجدر الاشارة الى ان المصرف ليس لديه فروع مؤجرة الى الغير حيث لا يسمح البنك المركزي العراقي بمزاولة هذه الانشطة من قبل المصارف الخاصة التجارية وفقا الى تعليماته والى قانون المصارف الخاصة رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤. علاوة على ذلك فان المباني المستملكة نتيجة الى تعثر المقترضين لا يسمح البنك المركزي بان تكون مدة استملكها أكثر من سنتين.

١- القياس الاولي للالتزام عقود الايجار

يشمل التزام عقود الايجار كافة الدفعات غير المسددة والمتمثلة بالدفعات الثابتة التي يقوم المصرف بدفعها الى المؤجر بعد خصمها بمعدل الفائدة الضمني الوارد بالعقد لكون معدل الفائدة الضمني غير متاح فانه سوف يتم استعمال معدل الفائدة الاضافي، والذي يمثل الفائدة التي يتكبدها المصرف في حال انه اقترض مبلغ يعادل قيمة الاصل المستأجر، وقد اعتمد الباحث على الفائدة المنشورة وفقا الى النشرة الفصلية للبنك المركزي العراقي من خلال هذا الرابط (<https://cbi.iq/news/view/474>)، وفق المعلومات الواردة في الجدول (٤) عن عقود الايجار وباستخدام معادلة القيمة الحالية.

٥- القيام باحتساب القياس الاولي لحق استخدام الاصل والذي يمثل التزامات عقد الايجار المخصومة بالقيمة الحالية مضافاً إليها الدفعات في بداية عقد الايجار.

٦- اثبات القيود المحاسبية عند القياس الاولي ويمكن تصنيفها حسب المعالجة المحاسبية لمصرف الخليج الى صنفين هما كما يلي: أ- عقود ضمن فترة عام ٢٠١٩ ويكون القيد كما في الاتي:

الحساب	مدين	دائن
حق استخدام الاصل (القياس الاولي)	****	
التزامات عقد الايجار (القياس الاولي)		*****
مصاريف الايجار المدفوعة مقدما (المبالغ كما في نهاية السنة)	*****	
مصاريف الايجار (المبالغ كما في نهاية السنة)		*****

ب - العقود خلال عام ٢٠١٨

الحساب	مدين	دائن
حق استخدام الاصل (القياس الاولي)	*****	
التزامات عقد الايجار (القياس الاولي)		*****
الارباح المدورة (بمقدار الفرق بين حق استخدام الاصل والتزامات عقد الايجار)	*****	

٧- القيام باحتساب القياس اللاحق للالتزامات عقود الايجار وذلك باحتساب الفوائد المترتبة على الرصيد في نهاية السنة بعد طرح الدفعات المسددة ويتم تسجيل القيد المحاسبي كما يلي:

الحساب	مدين	دائن
الفوائد المدينة	*****	
التزامات عقد الايجار		*****

٨- وفقا لما سمح به المعيار من نماذج احتساب اهلاك حق استخدام الاصل فان الباحث استخدم نموذج التكلفة الذي ينص على قياس كلفة حق استخدام الاصل مطروحا منها الإهلاك المتراكم وان على المستأجر تطبيق متطلبات معيار IAS 16 عند احتساب الاهلاك ويسجل القيد ادناه:

الحساب	مدين	دائن
مصروف اهلاك حق استخدام الاصل	*****	
مخصص الاهلاك المتراكم لحق استخدام الاصل		****

٩- اعداد القوائم المالية المعدلة وفقا للمعايير الدولية ويتضمن ذلك الاجراءات الاتية:

أ- اعداد سجل الاستاذ لكل حساب تأثر نتيجة تطبيق المعيار من اجل الوصول الى الرصيد بعد التطبيق.

ب- اعداد ميزان مراجعة بعد اجراءات قيود التسوية التي تخص المعيار.

مدة عقد الايجار (سنوات عقد الايجار) ، تجدر الإشارة الى ان تطبيق المعيار IFRS 16 يتطلب الاحتفاظ بملف اكسل من اجل سهولة وسرعة التطبيق وسهولة المتابعة واجراء عمليات الاحتساب من خلال برنامج المايكروسوفت اوفس اكسل يمكن احتساب القيمة الحالية .

$$P.V = \frac{1 - (1 + r)^{-n}}{R} \times P$$

(حيث تمثل P.V القيمة الحالية لدفعات الايجار) ، (P : دفعة الايجار السنوية الثابتة غير المسددة) ، (R: معدل الفائدة) ، (N) جدول (٥) احتساب القيمة الحالية للالتزام عقود الايجار

الفرع	r	(1+r)	(1+r)^-n	1-(1+r)^-n	الدفعات السنوي	2*3	4/ r
الفلوجة	0.10	1.10	0.42	0.58	18,000,000.00	10,366,242.87	103,662,429
الكاظمية	0.10	1.10	0.91	0.09	42,840,000.00	3,894,545.45	38,945,455
شارع فلسطين	0.10	1.10	0.83	0.17	42,840,000.00	7,435,041.32	74,350,413
دهوك	0.10	1.10	0.75	0.25	20,400,000.00	5,073,178.06	50,731,781
الموصل	0.10	1.10	0.75	0.25	75,000,000.00	18,651,389.93	186,513,899
كربلاء المقدسة	0.10	1.10	0.42	0.58	39,999,996.00	23,036,092.96	230,360,930
الديوانية	0.10	1.10	0.91	0.09	30,000,000.00	2,727,272.73	27,272,727
واسط	0.10	1.10	0.83	0.17	24,000,000.00	4,165,289.26	41,652,893
حي الجامعة	0.10	1.10	0.42	0.58	39,999,996.00	23,036,092.96	230,360,930

المصدر: من اعداد الباحث.

القياس الاولي (القيمة الحالية للدفعات غير المسددة في تاريخ العقد) واي تكاليف يتوقع تكبدها من قبل المستأجر نتيجة اعادة الاصل ونحوها، ويوضح الجدول التالي احتساب حق استخدام الاصل لفروع المصرف عينة البحث:

٢- القياس الاولي لحق استخدام الاصل

يتم قياس حق استخدام الاصل في بداية عقد الايجار وذلك بجمع الدفعات التي يقوم المستأجر بدفعها الى المؤجر عند بدء عقد الايجار مطروحا منها الحوافز المستلمة، مضافا اليها التكاليف الاولية المباشرة وقيمة الالتزامات عقد الايجار عند

جدول (٦) القياس الاولي لحق استخدام الاصل

التسلسل	الفرع	الدفعات السنوية	1	2	1+2
1	الفلوجة	18,000,000	103,662,429	121,662,428.69	حق استخدام الاصل
2	الكاظمية	42,840,000	38,945,455	81,785,454.55	
3	فرع شارع فلسطين	42,840,000	74,350,413	117,190,413.22	
4	دهوك	20,400,000	50,731,781	71,131,780.62	
5	فرع الموصل	75,000,000	186,513,899	261,513,899.32	
6	فرع الديوانية	30,000,000	27,272,727	270,360,925.61	
7	فرع كربلاء	39,999,996	230,360,930	57,272,727.27	
8	فرع واسط	24,000,000	41,652,893	65,652,892.56	
9	فرع حي الجامعة	39,999,996	230,360,930	270,360,925.61	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (٥)

الجانب الدائن فقد تطلب اجراء عكس لهذه القيود بجعل حساب مصروف الايجار ورصيد حساب المصاريف المدفوعة مقدما في الجانب الدائن للقيود من اجل اعداد بيانات صحيحة ودقيقة وعدم تكرار دفع المستحقات من حساب النقدية ، ولان المصرف لديه عقود موقعة في عام ٢٠١٨ ولاختلاف المعالجة المحاسبية ولان الباحث اعتمد الاثر الرجعي المعدل كما سمح به المعيار وفقا الى معيار IAS 8 فانه سوف يتم فصل المعالجة المحاسبية للعقود التي تم توقيعها في عام ٢٠١٩ عن العقود التي تم توقيعها في عام ٢٠١٨ وان الجدول ادناه يوضح المعالجة المحاسبية للعقود في سنة ٢٠١٩ :

٣- القيود المحاسبية للقياس الاولي لحق استخدام الاصل والتزام عقد الايجار

عند القياس الاولي يتم اثبات حق استخدام الاصل في الجانب المدين والتزامات عقد الايجار في الجانب الدائن، وعند تسديد الدفعات السنوية ، يتم تخفيض التزامات عقد الايجار بجعله مدين بمقدار المبلغ المدفوع وجعل النقدية او نقدية لدى المصارف في الجانب الدائن ، بما ان واقع المعالجة المحاسبية المتعلقة بعقود الايجار في سجلات المصرف عينة البحث قبل تطبيق المعيار كانت بأثبات مبلغ العقد في حساب مصروف الايجار بالجانب المدين وحساب مصروف مدفوع مقدما في

جدول (٧) المعالجة المحاسبية للقياس الاولي لعقود ٢٠١٩

التسلسل	الفرع	التاريخ	مدين	دائن	الحساب
1	فرع الفلوجة	31/12/2019	121,662,429		حق استخدام الاصل
				103,662,429	التزام عقد الايجار
				4,816,438	مصاريف مدفوعة مقدما
2	الكاظمية	31/12/2019	81,785,455		حق استخدام الاصل
				38,945,455	التزام عقد الايجار
				7,140,000	مصاريف مدفوعة مقدما
				35,700,000	مصاريف ايجار
3	شارع فلسطين	31/12/2019	117,190,413		حق استخدام الاصل
				74,350,413	التزام عقد الايجار
				22,290,493	مصاريف مدفوعة مقدما
				20,549,507	مصاريف ايجار
4	دهوك	31/12/2019	71,131,780.62		حق استخدام الاصل
				50,731,780.62	التزام عقد الايجار
				19,258,904.11	مصاريف الايجار

كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩، ويتم الافصاح عنها في قائمة التغيير في حقوق الملكية تحت بند تعديلات الانتقال الى المعايير الدولية (IFRS 16) وان المعالجة المحاسبية للعقود التي تم توقيعها في عام ٢٠١٨ كانت كما في الجدول :

اما بخصوص عقود الايجار التي تم توقيعها في عام ٢٠١٨ فإنها سوف تؤثر على الارباح المدورة لذلك تم تعديل رصيد الارباح المدورة من عام ٢٠١٨ بمقدار الفرق بين قيمة حق استخدام الاصل والتزامات عقود الايجار فضلا عن عكس المصاريف المدفوعة مقدما التي تخص عقود ٢٠١٨ للرصيد

جدول (٨) المعالجة المحاسبية للقياس الاولي لعقود ٢٠١٨

التسلسل	الفرع	التاريخ	مدين	دائن	الحساب
1	فرع الموصل	1/1/2019	260,080,946		حق استخدام الاصل
				197,915	الارباح المدورة
				186,922,697	التزامات عقد الايجار
				73,356,164	المصاريف المدفوعة مقدما
2	الديوانية	1/1/2019	31,068,493		حق استخدام الاصل
				1,199,875	الارباح المدورة
				29,768,369	التزامات عقد الايجار
				2,500,000	المصاريف المدفوعة مقدما
3	كربلاء	1/1/2019	256,657,701		حق استخدام الاصل
				5,379,055	الارباح المدورة
				242,036,758	التزامات عقد الايجار
				19,999,998	المصاريف المدفوعة مقدما
4	واسط	1/1/2019	44,248,251		حق استخدام الاصل
				1,966,308	الارباح المدورة
				45,726,888	التزامات عقد الايجار
				487,671	المصاريف المدفوعة مقدما
5	حي الجامعة	1/1/2019	256,953,987		حق استخدام الاصل
				5,889,679	الارباح المدورة

التزامات عقد الايجار	241,784,307			
المصاريف المدفوعة مقدما	21,059,359			

جدول (٩) المعالجة المحاسبية لعكس المصاريف خلال عام ٢٠١٩

التسلسل	الفرع	التاريخ	مدين	دائن	الحساب
1	فرع الموصل	31/12/2019	75,000,000		التزامات عقود الايجار
				75,000,000	مصاريف الايجار
2	الديوانية	31/12/2019	30,000,000		التزامات عقود الايجار
				30,000,000	مصاريف الايجار
3	كربلاء	31/12/2019	39,999,996		التزامات عقود الايجار
				39,999,996	مصاريف الايجار
4	واسط	31/12/2019	24,000,000		التزامات عقود الايجار
				24,000,000	مصاريف الايجار
5	حي الجامعة	31/12/2019	39,999,996		التزامات عقود الايجار
				39,999,996	مصاريف الايجار

٥- قيود التسوية على التزامات عقود الايجار في نهاية السنة المالية

في نهاية السنة المالية تم اجراء المعالجات المحاسبية على التزامات عقود الايجار بزيادة الالتزامات بمقدار الفوائد المدبنة وحسب ما تم احتسابه في الجدول (٥) ويتم تسجيل القيود ادناه:

٤- القياس اللاحق لالتزامات عقد الايجار

بموجب متطلبات المعيار IFRS 16 على المستأجر تم زيادة التزامات عقد الايجار لتعكس الفائدة على التزامات الايجار حيث يتم احتسابها من خلال ضرب رصيد التزامات عقد الايجار في معدل فائدة الاقتراض الاضافي للمستأجر كما في الجدول التالي الذي يبين احتساب معدل الفائدة لكل فرع من فروع مصرف الخليج التجاري:

جدول (١٠) قيود التسوية في نهاية السنة على التزامات عقود الايجار ٢٠١٩/١٢/٣١

التسلسل	الفرع	التاريخ	مدين	دائن	الحساب
1	فرع الفلوجة	31/12/2019	7,639,779		مصرف فوائد عقود الايجار
				7,639,779	التزامات عقود الايجار
2	الكاظمية	31/12/2019	3,265,016		مصرف فوائد عقود الايجار
				3,265,016	التزامات عقود الايجار
3	فرع شارع فلسطين	31/12/2019	3,585,116		مصرف فوائد عقود الايجار
				3,585,116	التزامات عقود الايجار
4	فرع دهوك	31/12/2019	4,794,432		مصرف فوائد عقود الايجار
				4,794,432	التزامات عقود الايجار
5	فرع الموصل	31/12/2019	18,492,224		مصرف فوائد عقود الايجار
				18,492,224	التزامات عقود الايجار
6	الديوانية	31/12/2019	231,631		مصرف فوائد عقود الايجار
				231,631	التزامات عقود الايجار
7	كربلاء	31/12/2019	22,176,279		مصرف فوائد عقود الايجار
				22,176,279	التزامات عقود الايجار
8	واسط	31/12/2019	2,225,292		مصرف فوائد عقود الايجار
				2,225,292	التزامات عقود الايجار
9	حي الجامعة	31/12/2019	22,194,869		مصرف فوائد عقود الايجار
				22,194,869	التزامات عقود الايجار

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (٥)

حق استخدام الاصل ويوضح الجدول ادناه احتساب اهلاك حق استخدام الاصل كالاتي:

٧- قيود التسوية في نهاية السنة المالية على حق استخدام الاصل

بعد احتساب الاهلاك السنوي يتم اعداد قيد يجعل الاهلاك مدين ومخصص الاهلاك دائن ويتم اجراء القيود المحاسبية ادناه:

٦- القياس اللاحق لحق استخدام الاصل

في نهاية السنة المالية يتم قياس حق استخدام الاصل باستخدام النماذج التي اتاح المعيار استخدامها وان الباحث استخدم نموذج التكلفة الذي يتضمن قياس كلفة حق استخدام الاصل مطروحا منها الاهلاك المتراكم واي خسائر تدني اخرى وقد تم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي الممتلكات والمباني والمعدات 16 IAS عند احتساب اهلاك

جدول (١١) قيود التسوية مصروف الاهلاك على حق استخدام الاصل كما في ٢٠١٩/١٢/٣١

التسلسل	الفرع	التاريخ	مدين	دائن	الحساب
1	فرع الفلوجة	31/12/2019	8,966,354		مصروف الاهلاك حق استخدام الاصل
				8,966,354	
2	الكاظمية	31/12/2019	34,282,670		مصروف الاهلاك حق استخدام الاصل
				34,282,670	
3	فرع شارع فلسطين	31/12/2019	18,836,085		مصروف الاهلاك حق استخدام الاصل
				18,836,085	
4	فرع دهوك	31/12/2019	16,759,817		مصروف الاهلاك حق استخدام الاصل
				16,759,817	
5	فرع الموصل	31/12/2019	65,378,475		مصروف الاهلاك حق استخدام الاصل
				65,378,475	
6	الديوانية	31/12/2019	28,636,364		مصروف الاهلاك حق استخدام الاصل
				28,636,364	
7	كربلاء	31/12/2019	27,036,093		مصروف الاهلاك حق استخدام الاصل
				27,036,093	
8	واسط	31/12/2019	21,884,298		مصروف الاهلاك حق استخدام الاصل
				21,884,298	
9	حي الجامعة	31/12/2019	27,036,093		مصروف الاهلاك حق استخدام الاصل
				27,036,093	

المصدر: من اعداد الباحث

٨- قائمة المركز المالي
جدول (١٢) قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩

٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩	البند
المعدلة وفقا للمعايير الدولية	اعادة القياس	قبل التطبيق	<u>الموجودات</u>
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي
224,350,436,275		224,350,436,275	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
33,903,401,067		33,903,401,067	تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي استثمارات في شركات تابعة
144,623,558,927		144,623,558,927	استثمارات في شركات حليفة
11,300,000,000		11,300,000,000	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
34,000,000,000		34,000,000,000	ممتلكات ومعدات وحق استخدام، صافي
15,128,666,231		15,128,666,231	حق استخدام الاصل، صافي موجودات أخرى
41,192,238,572		41,192,238,572	مشاريع تحت التنفيذ
991,963,208	991,963,208	-	مجموع الموجودات
39,813,688,639	(152,791,220)	39,966,479,859	<u>المطلوبات وحقوق المساهمين</u>
4,680,749,770		4,680,749,770	<u>المطلوبات</u>
549,984,702,689	839,171,988	549,145,530,701	ودائع العملاء
			التزامات عقود الايجار
			تأمينات نقدية
			قروض طويلة الاجل
			مخصص ضريبة الدخل
			مطلوبات أخرى
			مجموع المطلوبات
			<u>حقوق المساهمين</u>
			رأس المال
			إحتياطي إجباري
			احتياطات أخرى
			احتياطي التغيير في القيمة العادلة
			ارباح مدورة
	(50,361,753)	5,091,419,669	مجموع حقوق المساهمين
	(50,361,753)	306,709,058,201	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
	939,895,495	549,145,530,701	

المصدر: من اعداد الباحث

٩- قائمة الدخل

جدول (١٣) قائمة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩

٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩
المعدلة وفقاً للمعايير الدولية	اعادة القياس	قبل التطبيق	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
8,229,305,486		8,229,305,486	الفوائد الدائنة
(3,840,410,849)	(84,604,638)	(3,755,806,211)	ينزل: الفوائد المدينة
4,388,894,637		4,473,499,275	صافي إيرادات الفوائد
2,000,019,366		2,000,019,366	صافي إيرادات العمولات
2,569,793,689		2,569,793,689	إيرادات مبيعات نافذة العملة
8,958,707,692		9,043,312,330	صافي إيراد الفوائد والعمولات
133,497,799		133,497,799	صافي ارباح تحويل عملات اجنبية
106,159,000		106,159,000	صافي ارباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1,636,499,212		1,636,499,212	إيرادات تشغيلية
10,834,863,703		10,919,468,341	صافي الايرادات التشغيلية والاخرى
(5,030,612,628)		(5,030,612,628)	رواتب موظفين وما حكمها
(7,801,602,585)	297,691,965	(8,099,294,550)	مصاريف عمومية وادارية
(248,816,247)	(248,816,247)	-	مصروف الاهلاك استخدام حق الاصل
(1,774,234,055)		(1,774,234,055)	استهلاكات
53,315,055		53,315,055	ارباح رأسمالية
(14,801,950,460)		(14,850,826,178)	إجمالي المصروفات
(3,967,086,758)		(3,931,357,837)	صافي الدخل قبل الضريبة
-		-	ينزل: ضريبة الدخل للسنة
(3,967,086,758)	(35,728,921)	(3,931,357,837)	صافي خسائر السنة

المصدر: من اعداد الباحث

١٠- قائمة التدفقات النقدية

جدول (١٥) قائمة التدفقات النقدية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩

بعد التطبيق	قبل التطبيق	
		الأنشطة التشغيلية
(3,967,086,757.61)	(3,931,357,837)	خسارة السنة قبل الضريبة
		تعديلات لبنود غير نقدية:
1,774,234,055	1,774,234,055	استهلاكات
248,816,246.92	-	اهلاك حق استخدام الاصل
84,604,638.29	-	مصروفات فوائد عقود الايجار
1,859,431,817.40	(2,157,123,782)	التدفقات النقدية من أنشطة تشغيلية قبل التغيير في الموجودات والمطلوبات
26,868,878,128	26,868,878,128	التغير في الموجودات والمطلوبات
4,681,982,765.40	4,646,594,738	تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي
(1,710,546,170)	(1,710,546,170)	موجودات اخرى
(31,354,960,917)	(31,354,960,917)	الودائع الالزامية لدى البنك المركزي العراقي
(1,274,449,103)	(1,274,449,103)	ودائع العملاء
12,394,964,416	12,394,964,416	تأمينات نقدية

7,746,437,302	7,413,357,310	مطلوبات اخرى
(1,126,036,870)	(1,126,036,870)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة
6,620,400,432	6,287,320,440	الضريبة المدفوعة
		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
5,000,000,000	5,000,000,000	الأنشطة الاستثمارية
1,214,318,901	1,214,318,901	استثمارات شركات حليفة
(234,065,035)	(234,065,035)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر
19,472,946	19,472,946	شراء ممتلكات ومعدات
122,452,949	122,452,949	بيع ممتلكات ومعدات
6,122,179,761	6,122,179,761	مشاريع تحت التنفيذ
		صافي التدفق النقدي الأنشطة الاستثمارية
		الانشطة التمويلية
(66,638,051)	(66,638,051)	قروض مستلمة طويلة الاجل
(47,799,996)	(47,799,996)	مكافآت مدفوعة الى مجلس الادارة
(3,801,072,533)	(3,801,072,533)	تحويلات من الاحتياطات
(333,079,992.00)	-	دفعات التزامات عقود الايجار
(4,248,590,572)	(3,915,510,580)	صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية
8,493,989,621	8,493,989,621	صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
218,395,109,591	218,395,109,591	النقد وما في حكمه في بداية السنة
226,889,099,212	226,889,099,212	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

المصدر من اعداد الباحث

جدول (١٦) ايضاح حق استخدام الاصل خلال ٢٠١٩

المبالغ	التفاصيل
1,240,779,455	تعديلات الانتقال الناتجة عن تطبيق المعيار IFRS 16
248,816,247	مخصص الاهلاك المتراكم (جدول رقم ٢٩)
991,963,208	كما في نهاية السنة

رابعاً / بيان تأثير تطبيق معيار IFRS 16 على محتوى قائمة المركز المالي

١- تأثير تطبيق معيار IFRS 16 على الموجودات عند تطبيق معيار IFRS 16 فان الاعتراف في حق استخدام الاصل ضمن الموجودات غير المتداولة فان ذلك يؤدي الى زيادة في الموجودات ، وبتفصيل اكثر يمكن توضيح تأثير معيار IFRS 16 على بنود الموجودات من خلال التحليل الافقي لبنود الموجودات والتغييرات التي تحصل عليها نتيجة تطبيق المعيار كما في الجدول ادناه :

النسبة	التغيير	بعد التطبيق	قبل التطبيق	البند
100%	991,963,208	991,963,208	-	حق استخدام الاصل ، صافي
-0.38%	(152,791,220)	39,813,688,639	39,966,479,859	موجودات أخرى
0.15%	839,171,988	549,984,702,689	549,145,530,701	مجموع الموجودات
2.12%	991,963,208	46,864,951,550	45,872,988,342	الموجودات غير المتداولة
0.030%	(152,791,220)	503,119,751,139	503,272,542,359	الموجودات المتداولة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (١٢)

١١- ايضاح التزامات عقود الايجار

ان الجدول ادناه يوضح التزامات عقد الايجار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩ والاطفاءات خلال السنة والمدفوعات خلال السنة كما يلي :

جدول (١٦) ايضاح التزامات عقود الايجار خلال ٢٠١٩

المبالغ	التفاصيل
1,138,009,095	تعديلات الانتقال الناتجة عن تطبيق المعيار IFRS 16
(333,079,992)	المدفوع خلال السنة
84,604,638	الفوائد المدينة
889,533,741	كما في نهاية السنة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية

١٢- ايضاح حق استخدام الاصل

ان الجدول ادناه يوضح حق استخدام الاصل كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩ و الاهتلاك المتراكم خلال السنة كما يلي:

جدول (١٧) التحليل الافقي لبنود الموجودات

النسبة	التغيير	بعد التطبيق	قبل التطبيق	البند
100%	991,963,208	991,963,208	-	حق استخدام الاصل ، صافي
-0.38%	(152,791,220)	39,813,688,639	39,966,479,859	موجودات أخرى
0.15%	839,171,988	549,984,702,689	549,145,530,701	مجموع الموجودات
2.12%	991,963,208	46,864,951,550	45,872,988,342	الموجودات غير المتداولة
0.030%	(152,791,220)	503,119,751,139	503,272,542,359	الموجودات المتداولة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (١٢)

٢- تأثير تطبيق المعيار IFRS 16 على المطلوبات عند تطبيق المعيار IFRS 16 فان الاعتراف بالتزامات عقد الايجار ضمن المطلوبات غير المتداولة يؤدي الى زيادة اجمالي المطلوبات ، وبتفصيل اكثر يمكن توضيح تأثير معيار IFRS16 على بنود المطلوبات من خلال التحليل الافقي لبنود الموجودات والتغيرات التي تحصل عليها نتيجة تطبيق المعيار كما يلي :

النسبة	التغيير	بعد التطبيق	قبل التطبيق	البند
100%	889,533,741	889,533,741	-	التزامات عقود الايجار
0.00%	-	240,427,843,885	240,427,843,885	المطلوبات المتداولة
30.69%	889,533,741	2,898,162,356	2,008,628,615	المطلوبات غير المتداولة
0.37%	889,533,741	243,326,006,241	242,436,472,500	مجموع المطلوبات

جدول (١٨) التحليل الافقي لبنود المطلوبات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (١٢)

الاصل الذي يؤدي الى تقليل الارباح المتحققة والتي تؤثر على الارباح المدورة وحقوق المساهمين ، وبتفصيل اكثر يمكن توضيح تأثير معيار IFRS16 على بنود حقوق المساهمين من خلال التحليل الافقي لبنود حقوق المساهمين والتغيرات التي تحصل عليها نتيجة تطبيق المعيار كما في الجدول ادناه

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه ظهور بنود حق استخدام الاصل وذلك نتيجة التطبيق ، اما انخفاض الموجودات الاخرى وذلك نتيجة التعديلات من اجل تطبيق المعيار المتمثلة بعكس المصاريف المدفوعة مقدما قبل التطبيق ، فضلا عن ذلك انخفاض الموجودات المتداولة يعود الى نفس السبب السابق .

٣- تأثير تطبيق المعيار IFRS 16 على حقوق المساهمين ان تأثير تطبيق المعيار على حقوق المساهمين وخصوصا عند تطبيق المعيار بطريقة الاثر الرجعي المعدل وفق ما سمح به المعيار فان ذلك يؤدي الى تخفيض قيمة الارباح المدورة فضلا عن ذلك فان زيادة المصاريف المتمثلة بالفوائد المدونة على التزامات عقود الايجار و اهلاك حق استخدام

جدول (١٩) التحليل الافقي لبنود حقوق المساهمين

النسبة	التغيير	بعد التطبيق	قبل التطبيق	البند
-1.00%	(50,361,753)	5,041,057,916	5,091,419,669	الارباح المدورة مدورة
-0.02%	(50,361,753)	306,658,696,448	306,709,058,201	مجموع حقوق المساهمين

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (١٢)

على حق استخدام الاصل وينتج عن ذلك زيادة في مصاريف الالهالك .

٣- تأثير تطبيق المعيار على صافي الارباح او الخسائر عند تطبيق المعيار فان في السنين الاولى تكون المصاريف في اعلى قيمة ثم تبدأ بالتناقص مقارنة قبل تطبيق المعيار ، ان الزيادة في الخسائر نتيجة الزيادة في المصاريف (الفوائد المدونة ، ومصاريف حق اهلاك حق استخدام الاصل) ، وبتفصيل اكثر يمكن توضيح تأثير معيار IFRS16 على بنود قائمة الدخل من خلال التحليل الافقي لبنود قائمة الدخل والتغيرات التي تحصل عليها نتيجة تطبيق المعيار كما في الجدول ادناه :

يلاحظ من الجدول اعلاه الانخفاض في الارباح المدورة بنسبة 1.00% مما ادى الى الانخفاض في حقوق المساهمين.

خامسا : بيان تأثير تطبيق معيار IFRS 16 على قائمة الدخل

١- تأثير تطبيق المعيار على الفوائد المدونة عند تطبيق المعيار يقوم المصرف باحتساب فوائد مدينة على التزامات الايجار غير المسددة والذي ينتج عن ذلك التطبيق زيادة في الفوائد المدونة

٢- تأثير تطبيق المعيار على مصاريف اهلاك حق استخدام الاصل عند تطبيق المعيار فان على المستأجر احتساب اهلاك

جدول (٢٠) التحليل الافقي لقائمة الدخل

النسبة	التغيير	بعد التطبيق	قبل التطبيق	البند
2.20%	84,604,638	3,840,410,849	3,755,806,211	الفوائد المدونة
-3.82%	(297,691,965)	7,801,602,585	8,099,294,550	مصاريف عمومية وادارية
100.00%	248,816,247	248,816,247	-	مصروف الالهالك استخدام حق الاصل
1.94%	35,728,921	3,967,086,758	3,931,357,837	صافي دخل السنة (خسارة)

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (١٣).

صافي الربح او الخسارة قبل الضريبة ، فضلا عن تبويب الدفعات النقدية خلال السنة ضمن بنود التدفقات النقدية التمويلية وان الجدول ادناه يبين اثر تطبيق المعيار على قائمة التدفقات النقدية :

النسبة	التغيير	بعد التطبيق	قبل التطبيق	البند
5%	333,079,992	6,620,400,432	6,287,320,440	صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية
0%	-	6,122,179,761	6,122,179,761	صافي التدفق النقدي الأنشطة الاستثمارية
8%	333,079,992	4,248,590,572	3,915,510,580	صافي التدفق النقدي في الأنشطة التمويلية
0%	-	226,889,099,212	226,889,099,212	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (١٤).

- المعيار المتمثلة بعكس المصاريف المدفوعة مقدما قبل التطبيق.
٤. عند تطبيق المعيار IFRS 16 فان الاعتراف بالتزامات عقد الايجار ضمن المطلوبات غير المتداولة يؤدي الى زيادة اجمالي المطلوبات .
٥. يؤثر تطبيق المعيار IFRS 16 على المحتوى المعلوماتي لقائمة التغيير في حقوق الملكية لاسيما عند التطبيق بطريقة الاثر الرجعي المعدل اذ ان انخفاض في الارباح المدورة الناتج عن الزيادة في حجم المصروفات تبعاً لزيادة مصاريف الفوائد المدينة ومصاريف الاهلاك يؤدي بالتالي الى انخفاض في الارباح المدورة.
٦. ينفذ المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل بتطبيق المعيار IFRS 16 من خلال زيادة في حجم المصروفات الناتج عن احتساب فوائد مدينة على التزامات عقد الايجار غير المسددة فضلا عن الزيادة في مصاريف الاهلاك المترتبة على اهلاك حق استخدام الاصل .
٧. يختلف تأثير المعيار IFRS 16 على المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية باختلاف الأنشطة التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية :
- ان تبويب الاهلاك على حق استخدام الاصل والفوائد المدينة على التزامات عقد الايجار يؤدي الى زيادة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .
 - لا يتأثر صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية بتطبيق المعيار IFRS 16.
 - يزداد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية نتيجة لاضافة الدفعات النقدية التي تم دفعها خلال السنة ضمن بنود الأنشطة التمويلية.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة تشريع قانون للإيجار التمويلي في العراق الذي يعمل على ضبط ايقاع عملية الايجار بين المؤجر والمستأجر.
٢. يجب ان تكون عقود الايجار أكثر وضوحاً من خلال بيان الفقرات المهمة التي لها تأثير على عملية المعالجات المحاسبية المتعلقة بتطبيق المعيار IFRS 16 والتي

سادساً: تأثير تطبيق معيار IFRS 16 على قائمة التدفقات النقدية

عند تطبيق المعيار يقوم المصرف بتبويب الاهلاك على حق استخدام الاصل و الفوائد المدينة على التزامات عقود الايجار ضمن بنود التدفقات النقدية التشغيلية وتضاف الى

جدول (٢١) تحليل بنود قائمة التدفقات النقدية

ويلاحظ من خلال الجدول اعلاه الزيادة في صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية نتيجة اضافة الاهلاك على حق استخدام الاصل والفوائد المدينة اما بالنسبة الى صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية فانه لا يتأثر بعكس صافي التدفق النقدي في الأنشطة التمويلية الذي يزداد نتيجة اضافة الدفعات النقدية خلال السنة ، ويظهر الشكل ادناه ان اجمالي التدفق النقدي في نهاية السنة قبل وبعد التطبيق .

يتضح مما تقدم بتحقيق فرضيتين البحث ان امكانية القياس والافصاح بتطبيق المعيار IFRS 16 باثر رجعي معدل في القوائم المالية لمصرف الخليج التجاري. اذ تبين تأثير المعيار في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية (قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل ، وقائمة التغيير في حقوق الملكية) مع عدم التأثير على صافي التدفقات النقدية .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

١. تسهم وسيلة الايجار التمويلي في تحقيق اهداف الحكومات باتجاهات عدة، منها المساهمة في دعم الصناعة المحلية، من خلال رفد قطاعات الصناعات المختلفة في المعدات اللازمة من اجل تنويع القطاع الصناعي وتوفير المستلزمات اللازمة في عميلة الاستثمار، فضلا عن ان المساهمة في زيادة السيولة النقدية لدى المؤسسات والوحدات الاقتصادية والشركات الصغيرة والمتوسطة، يسهم في توفير الآلات والمعدات التي تكون جزء مهم في عملية تطوير البنية التحتية من نقل واتصالات ونحوها.
٢. يسهم الايجار في التنوع التمويلي للوحدة الاقتصادية مما يخفض من مستوى المخاطر كما يخفض ايضا من التكاليف من خلال تقليل تكاليف صيانة الموجودات فضلا عن الايجار وسيلة خالية من الفوائد وبذلك يمثل امتثالاً للشريعة الاسلامية.
٣. ان تطبيق معيار IFRS 16 يؤدي الى الاعتراف في حق استخدام الاصل ضمن الموجودات غير المتداولة يؤدي الى زيادة في الموجودات مع انخفاض في المصاريف المدفوعة مقدما وذلك نتيجة التعديلات من اجل تطبيق

- International Standards for Financial Reporting Preparation," Oman, Talal Abu Ghazaleh Group.
5. Saudi Organization for Auditors and Accountants (2021), "International Financial Reporting Standards," Saudi Arabia.
 6. Radi, Ali Qasim (2021), "Adaptation of the Unified Accounting System for Banks and Insurance According to the Requirements of IFRS 16," Master's Thesis submitted to the College of Management and Economics, Wasit University, Iraq.
 7. Al-Asadi, Ahmed Saad Gari (2018), "Facing the Challenges of Implementing IFRS 16 Lease Standard and Its Impact on the Financial Reporting Quality of Iraqi Economic Entities," Doctoral Dissertation submitted to the College of Management and Economics, University of Baghdad, Iraq.
 8. Aboud, Ali Rizouki (Year), "The Impact of Applying IFRS on Improving the Information Content of Financial Reports and Its Reflection on Company Value," Master's Thesis submitted to the College of Management and Economics, University of Karbala, Iraq.
 9. Al-Mayahi, Dhaa Abdul-Kareem (2021), "The Impact of Applying the Employee Benefits Standard for the Public Sector on the Information Content of the Governmental Accounting System," Master's Thesis submitted to the College of Management and Economics, Wasit University, Iraq.
 10. [Central Bank of Iraq News](#)
 11. Fletcher, M., Freeman, R., Sulatnow, M., & Umarov, u., (2005), Leasing in development, Gudelines for Emerging Economies, International Finance corperation Washington.D.C.
 12. Romeny, M., Pual, S., & David, A., (2020), Accounting information system, Global Edition, United Kingdom, Person Edition Limited.

- تتمثل في (المدة، الدفعات، خيار الشراء، مدى سيطرة المستأجر على الاصل محل الايجار ونحوها).
٣. ضرورة توسيع تجربة إلزام تطبيق المعايير الدولية على القطاعات الاخرى على نحو القطاع المصرفي والذي يساعد في توفير معلومات قابلة للمقارنة.
 ٤. ان على الباحثين عند الشروع في تناول موضوع تطبيق وتحليل معيار من المعايير الدولية الاخذ بنظر الاعتبار طريقة تبني المعيار وهل هي طريقة الاثر الرجعي او الاثر الرجعي المعدل وبيان القيود التعديلية من اجل ان تكون النتائج صحيحة وتمثل الواقع العملي.
 ٥. تهيئة وتطوير الملاكات العاملة في الدوائر المحاسبية في القطاع المصرفي بوصفه انه ملزم بتطبيق المعايير الدولية والقطاعات الاخرى من خلال التدريب على اجراء المعالجات المحاسبية لعقود الايجار بوصفها معالجات تختلف جذريا عما كانت عليه معالجات عقود الايجار وفق الانظمة المحاسبية المحلية.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Abu Nasar, Mohammed, and Hameedat, Jumaa (2016), "International Accounting and Financial Reporting Standards (Theoretical and Applied Aspects)," Third Edition, Department of Publications and Publishing, Oman.
2. Central Bank of Iraq, "Instructions for Transition from Unified Accounting System for Banks and Insurance Companies to International Standards," Issue 12/9 on 4/1/2016.
3. Annual Report of Gulf Commercial Bank for the year 2019.
4. Arab International Association of Legal Accountants (2019), "Expert in

19. BDO, (2020), IFRS IN PRACTICE 2019/2020 IFRS 16 Leases, BDO USA, P.A., United State
20. EY, (2019), Presentation and disclosure requirements of IFRS 16 Leases, EYGM Limited, United Kingdom.
21. EY, (2019), Applying IFRS A closer look at IFRS 16 Leases, EYGM Limited, United Kingdom.
22. EY, (2020), Applying IFRS A closer look at IFRS 16 Leases, EYGM Limited. United Kingdom.
23. KPMG, (2021), IFRS 16 –An overview the new normal for lease accounting, KPMG International Limited, Netherlands.
24. IASB, (2016), Effect Analysis, IFRS 16, United Kingdom, IFRS foundation publication department.
25. IASB, IFRS- A (2016) “IFRS International Financial Reporting standards “United kingdom, IFRS foundation publication department.
26. PWC, (2016), In depth A look at current financial reporting issues, PricewaterhouseCoopers International Limited, United kingdom.
13. Kieso, D.E., Weygandt, J., & Warfield, T., D. (2020), Intermediate accounting-IFRS Edition- Fourth. John Wiley & Sons.
14. Liberati, C., (2020), IFRS 16: the impact of lease accounting on the GEDI Group Performance, Master thesis, University of luiss. Italy
15. Rosa, Alessandro La (2019), IFRS 16 An analysis of the impact on the financial statements, Master thesis, University of luiss. Italy.
16. Milton, S. & Geneveieve N. (2019), The expected impact of the implementation financial reporting standard (IFRS) 16, Journal of Economic and Financial Sciences Vol: 12, No :1.
17. Osei, E. (2017). The Financial Accounting Standards Board (FASB), and the International Accounting Standards Board (IASB) sings similar tune: comparing the accounting treatment of new IFRS 16 with the IAS 17, and the new FASB model on leases, Journal of Theoretical Accounting Research.
18. Sacarin, M. (2017). IFRS 16 "Leases" - consequences on the financial statements and financial indicators. The Audit Financiar Journal, vol. XV, nr. 1(145).